في هذا العدد

الأمن العام حارس السيادة

يشكل 27 آب من كل عام محطة وطنية مهمة تلتقي فيها رمزية المؤسسات مع الضرورات السيادية. في ظل ازمات متلاحقة تمر بها البلاد، يبقى الامن العام أحد الاعمدة المؤسساتية التي تحافظ على الحد الادنى من الاستقرار، ليس فقط على المستوى الامني الضيق، بل ايضا على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية...

البعد الرمزي للمؤسسة

يمثل الامن العام احد ابرز الاجهزة السيادية التي تتولى واجبات حيوية في حماية الامن القومي، ضبط تنقل الاشخاص عبر المعابر الحدودية الشرعية، تنظيم دخول الاجانب الى لبنان والاقامة فيه، ومتابعة سجلات اللاجئين الفلسطينيين ومكتومي القيد وعديمي الجنسية، اضافة الى معالجة معاملات اللبنانيين مع الدوائر الرسمية في الداخل والخارج، والامساك بملف النازحين السوريين بالتنسيق مع الجهات الدولية المسؤولة عنه وعلى رأسها منظمة الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، وغيرها من القضايا الكثيرة. شكل عيد الامن العام في السابع والعشرين من آب في كل عام، مناسبة وطنية لتكريم التضحيات الصامتة لضباط ومفتشي ومأموري هذه المديرية التي انشئت في العام 1921 كجهاز، وتحولت الى مديرية في العام 1945. ومنذ ثمانين عاما وهي تشهد تحديثات متتالية على المستويات كافة، انطلاقا من هيكليتها التنظيمية، وتطوير ادائها الاداري واحترافها الامني لا سيما الاستباقي، وتوسعها الجغرافي على امتداد كل الوطن، عدا عن نسج أفضل العلاقات التعاونية مع اجهزة الامن العالمية تحت سقف التنسيق الرسمي الامني العالمي في مكافحة الارهاب والجرائم المنظمة وشبكات التهريب العالمية والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية.

الجانب التقني والتحول الرقمي

مع تطور التحديات الامنية، تطورت ايضا ادوات تفعيل دور الامن العام، فتم وضع الاسس لإطلاق عملية رقمية واسعة لتحسين الاداء والخدمات، تشمل اطلاق بوابات الكترونية لعدد معين من الخدمات ومن بينها تجديد جوازات السفر والاقامات...

هذه النقلة التقنية لا تدخل فقط في خدمة المواطن، بل هي سلاح امني استباقي. فالتقنية باتت اداة رئيسية في تتبع الشبكات الارهابية، وضبط المداخل البرية والبحرية والجوية، ومراقبة حركة الاجانب على الاراضي اللبنانية. وعلى الرغم من ضعف البنية التحتية في لبنان، يعد الامن العام من اكثر الادارات استثمارا في هذا المجال، بالشراكة مع مؤسسات عالمية.

العلاقة مع المواطنين والمغتربين

يتميز الامن العام اللبناني بكونه على تماس مباشر مع حياة المواطن اليومية: من جواز السفر، الى المعاملات الادارية، الى ملفات الاقامة للاجانب وغيرها كثير من الامور، وهذا ما يجعل الامن العام من اكثر الاجهزة احتكاكا بالناس. وقد سعى الى تحسين صورته، عبر تطوير مراكز الخدمة، وتقديم نماذج رقمية حديثة تقضي على الرشوة والفساد والسرعة في التنفيذ.

اما في ما يخص اللبنانيين في الخارج، فالامن العام يعد صلة وصل ادارية بامتياز، لا سيما في تنظيم وثائق السفر ومعاملات اخرى مختلفة، واعادة اللبنانيين من مناطق النزاع، وتنظيم دخول الوافدين. وهو دور حيوي ينبغي ان يستكمل بتحديث قانوني وتقني يعزز التواصل بين لبنان الاغترابي ومؤسساته الرسمية.

عيد في ظل التهديدات

يأتي عيد الامن العام هذه السنة في لحظة اقليمية شديدة التعقيد، حيث الجنوب اللبناني على خط النار، والمخاوف من توسع الحرب الاسرائيلية الى لبنان قائمة. في مثل هذه الظروف، يتعاظم الدور التنسيقي للامن العام بين الاجهزة الامنية، والسلطات السياسية، وواجهات الديبلوماسية المعتمدة والمنظمات الدولية. كما تزداد اهمية قدرته على المساهمة في حفظ الامن الداخلي من التسلل والتخريب بالتنسيق والتعاون مع باقي الاجهزة العسكرية والامنية. ويبرز هنا دور الامن الاستباقي، والتحقيقات العدلية، وكشف الشبكات التجسسية والارهابية والتهريب والجرائم المنظمة، وهو ما نجح فيه الامن العام مرات عدة. عيد الامن العام اللبناني ليس محطة رمزية لتكريم عسكرييه، بل هو مناسبة لتأكيد الحاجة الى مؤسسات سيادية فاعلة تواكب بناء الدولة. ورغم محدودية الامكانات، استطاع ان يحافظ على دوره، وان يطور عمله ومهامه لا سيما وان وطنا مهددا من الخارج والداخل، يصبح الامن العام فيه اكثر من جهاز، يصبح حارسا من حراس السيادة.

"الأمن العام"